

إجراءات قانون الاستثمار الجديد في سوريا محاصرة بالمخاطر

مساعي دمشق لجذب رؤوس الأموال وإنعاش القطاعات المتضررة تصطدم بالعقوبات الأميركية

استقبل خبراء الاقتصاد تعديل النظام السوري لقانون الاستثمار القديم وتغليظه بحزمة من الإجراءات لجذب رؤوس الأموال الخارجية في سياق خطط إعادة الإعمار، بالتشكيك في كونها ستصطدم بعائق العقوبات الغربية وخاصة قانون "قيصر" الأميركي، الذي يمنع الشركات من التعامل مع دمشق ويقيّد حركة الأموال باتجاه البلد.

دمشق - رجّح خبراء أن تواجه الحكومة السورية في دمشق صعوبات في جذب مستثمرين أجانب بعد تقديمها مجموعة من الحوافز في قانون الاستثمار الذي تم تعديله مؤخراً رغم وجود فرص استثمارية كبيرة وواعدة في البلد، الذي يبحث جاهداً عن نقطة البداية للابتعاد عن مريع الأزمات المزمعة منذ نحو عقد بسبب الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية. وأقرت دمشق الشهر الماضي القانون الذي يهدف إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو وصولاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

حوافز قانون الاستثمار

- 75 في المئة نسبة الإعفاءات الضريبية عن الأرباح لعشر سنوات
- 50 في المئة نسبة الإعفاءات الضريبية عن المشاريع الصناعية
- إعفاء كلي من الرسوم الجمركية عن مشاريع الزراعة والسياحة

ويعتبر الخبير الاقتصادي علاء الأصغري في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية الرسمية، أن القانون يؤسس لمستقبل واعد للاقتصاد المنهار ويوفر مرونة في التعامل مع الخارج والذي كان يشكل معضلة كبرى للصناعيين والتجار. وكان وزير الاقتصاد السوري محمد سامر الخليل قد قال الشهر خلال تصريحات تناقلتها وسائل إعلام محلية، إن "قانون الاستثمار الجديد يمنح المشاريع التنموية إعفاءات ضريبية على الأرباح بنسبة 75 في المئة لمدة عشر سنوات". وفي محاولة لإيقاظ الصناعة المنهكة، قدمت دمشق إعفاءات ضريبية في عدة مشاريع قطاع الصناعة مثل صناعة التقنيات والصناعة الطبية والدوائية والطاقت المتجددة وتدوير النفايات والشرايع الحرفية بنسب تتراوح بين 50 و75 في المئة.

ويهدف القانون الجديد مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني من الرسوم الجمركية على الواردات من أدوات وتجهيزات إنتاج، وكذلك أعفاها بالمطلق من الضريبة على الأرباح. وستحتل كذلك مشروعات المجمعات السياحية والفنادق والمطاعم ومنتجعات الترفيه والخدمات السياحية بإعفاءات من كافة الرسوم الجمركية والمالية.

الجفاف يقضم 10 آلاف هكتار زراعي سنويا في العراق

بغداد - تكشف آخر التوقعات حول قضية الأمن الغذائي في العراق عن واقع صادم ينتظر مستقبل البلد النطفي، الذي يبحث عن إنعاش اقتصاده المازوم، نتيجة موجة الجفاف، التي ستقضم الآلاف من الهكتارات الصالحة للزراعة سنويا.



علي البديري
استدامة الاكتفاء
الذاتي من الغذاء بحاجة
لقرار سياسي

وأوضح أن "التصحر أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة لتصل إلى معدلات عالية جداً، بسبب انعدام الغطاء النباتي والقضاء على المساحات الخضراء في البلاد". وتكافح السلطات العراقية من أجل الإسراع في وضع خطط استباقية لمواجهة هذه الأزمات، التي تبدو مسالة معقدة وذلك استناداً على كلام البديري الذي قال إن "قضية التصحر لا توجد لها معالجات حقيقية حتى الآن".



لمعالجات حقيقية لقضية التصحر



مناخ أعمال قاتم لا يشجع على الاستثمار

ويؤكد إبراهيم أنه حتى الآن فقد اقتصر الأمر على روسيا وإيران للهيمنة على الفرص والخيرات الطبيعية في سوريا مقابل الدعم السياسي والعسكري دون أي استثمار حقيقي وملمس. وأشار إلى أنه حتى الصين الداعم السياسي للنظام السوري لم تقدم أي مؤشرات حقيقية لضخ استثمارات في سوريا لأنها على دراية بعواقب الأمر من ناحية العقوبات الغربية. وتسببت عشر سنوات من الحرب السورية بضار هائلة بالبنية التحتية واستنزفت الاقتصاد وقطاعه المنهكة، عدا عن دمار كبير لم يميز بين منزل ومرفق عام أو منشأة طبية أم تعليمية وعلة محلية متدهورة. وبحسب الأمم المتحدة استناداً إلى تقرير صدر في نهاية العام الماضي، فقد بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب فقط نحو 442 مليار دولار.

كارثي وانهيار قيمة العملة المحلية أمام الدولار. وتستهدف تلك العقوبات بالأساس نفوذ إيران وروسيا في سوريا، في وقت تسعى فيه الدولتان لتعزيز حضورهما في الاقتصاد وإعادة الإعمار، لكن النتائج قد لا تأتي على قدر آمال واشنطن نظراً لخبرة موسكو وطهران في الالتفاف على عقوبات قد اعتادت عليها.

وتتسابق القوى العظمى للحصول على مشاريع في إعادة إعمار سوريا، وخاصة الدول التي دعمت النظام الأسد مثل إيران وروسيا، وذلك قبل الدخول الفعلي في هذه المرحلة. وبينما تعتقد كل من طهران وموسكو أنهما الأقرب لنيل هذه الفرصة الاقتصادية، لا تخفي الصين رغبتها في الظفر بالعديد من المشروعات في سوريا وزيادة دورها في هذا المجال، عن طريق زيادة حجم المساعدات والمنح المقدمة للنظام السوري.

وخصوصاً قانون قيصر، تضع قيوداً خانقة لمن يفكر في العمل الاقتصادي داخل سوريا، مما يعوق دخول مستثمرين حقيقيين للبلاد بشكل يجعل هناك فارق اقتصادي يترجم داخلياً ويحسن الوضع المزري".



غانم إبراهيم
قانون قيصر يضع قيوداً خانقة لمن يفكر بالاستثمار في سوريا

وتصطدم طموحات دمشق بأكثر عقبة وهي قانون "قيصر" الأميركي الذي يستهدف إلى جانب أنزع النظام كل شخص أو كيان أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية بما فيها الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا الحليفة لدمشق. وتطال العقوبات الأميركية، التي دخلت حيز النفاذ قبل عام العديد من المجالات من أهمها قطاعات البناء والتشييد مروراً بصناعة النفط والغاز وصولاً إلى الاستيراد والتصدير.

وما يصعب من مهمة دمشق هو أن العقوبات تستهدف حركة الأموال المتأتية من الخارج، حيث ينص قانون قيصر على اتخاذ إجراءات خاصة بحق مصرف سوريا المركزي إذا ثبت أنه "مؤسسة مالية أساسية في عمليات تبيض الأموال".

وقال إبراهيم لـ"العرب"، "لا ننس أن قائمة العقوبات الأوروبية والأميركية، وتأتي هذه المخاوف رغم أن العراق تمكن منذ العام 2019 من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل الزراعية، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا. ورغم ذلك، يرى البديري أن "الأرض وجميع العوامل مهيأة لتحقيق العراق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات الزراعية، إلا أن هذا الموضوع يحتاج إلى قرار سياسي".

وكانت بغداد قد وضعت هدفاً في المخطط الخماسي للتنمية الذي ينتهي بنهاية 2022، يقضي بزيادة مساهمة القطاع الزراعي من نحو 5.2 في المئة إلى قرابة 8.4 في المئة مع إمكانية تخفيض الطلب السنوي على المياه بمقدار نصف مليار متر مكعب سنويا.

ويواجه العراق أزمة جفاف كغيره من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جراء الاحتباس الحراري، وقد أدى ذلك إلى تقلص منسوب الأمطار مما انجر عنه انحسار مناسب المياه بالأنهار الفرعية في محافظات البلد، الذي يعتبر من أكثر الدول تضرراً من هذه الموجة. وأشار البديري إلى أن الاجتماعات مستمرة بين اللجنة النيابية ووزارة الموارد المائية خاصة في أوقات الصيف لبحث موضوع شح المياه، مشدداً على "أهمية أن يكون هناك تنسيق عال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتأمين المطالبات المائية خاصة للمحافظات الجنوبية".

جدل في الجزائر بشأن شل صناعة تدوير المخلفات

فرص العمل وتحقيق الانتقال نحو الطاقة النظيفة وجذب الاستثمار بعد أن فرضت التقلبات المناخية على الحكومات مراجعة سياساتها البيئية وتكييفها مع المتغيرات العالمية لحماية الطبيعة بما يحتمل الاقتصاد.

وركزت دول شمال أفريقيا وخاصة المغرب وتونس في السنوات الأخيرة على مجال الاستثمار في تدوير المخلفات لتوفير فرص عمل للشباب العاطل عن العمل. واطلق المغرب العديد من المبادرات في هذا المجال من أجل النهوض بالقطاع بشكل أكبر وقد حصلت على دعم كبيرة من البنك الدولي لإعادة تدوير 20 في المئة من النفايات بحلول عام 2022.

كما وضعت تونس منذ العام 2001 في القطاع، وقدمت حوافز لإنشاء الشركات الصغيرة لتدوير المخلفات. ويرى خبراء الاقتصاد أنه لا مفر من إنهاء الاقتصاد الريعي وتنويع مصادر النمو لخلق الثروة والخلص من الاعتماد الشديد على عوائد صادرات النفط والغاز التي تراجع أسعارها بشدة منذ منتصف 2014، الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة السنوية للجزائر وعلى احتياطات البلد من العملات الصعبة. ويقول صندوق النقد الدولي إن الجزائر، العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، كانت أمامها فرص عديدة وكثيرة طيلة سنوات لتغيير نموذجها الاقتصادي، إلا أنها لم تستغلها بسبب سوء إدارة شؤون الدولة من الناحية الاقتصادية ونفسي البيروقراطية والفساد.

جديدة وعن نقل المعارف مختلف العمليات. وأوضح أنه لا خيار أمام البلد النطفي اليوم سوى إشراك كبرى المؤسسات الصناعية المحلية في عملية تطوير القطاع ضمن إطار الاقتصاد التدويري. وتشير إحصائيات المجلس إلى أن الجزائر تملك 228 مركز ردم تقني في الخدمة أو طور الإنجاز في كامل أنحاء البلاد، بالإضافة إلى قرابة 23 مركز فرز.

7
في المئة نسبة تدوير النفايات في الجزائر سنويا، وهو معدل ضئيل قياساً بالمعدل الدولي

ومع ذلك يتم وضع ما بين 55 و60 في المئة من النفايات في أماكن تفرغ عشوائية، بينما تمثل نسبة النفايات التي يتم تدويرها أقل من 7 في المئة. ونسبة التسميد أقل من واحد في المئة. وتقول الخبيرة الاقتصادية سميرة حميدي إن مخلفات المعادن تشكل النسبة الأكبر حيث يصل حجمها سنويا إلى أكثر من 628 ألف طن، تليها مادة الورق بكميات تبلغ قرابة 108.3 ألف طن.

وترى أنه من الضروري أن تشجع الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد التدويري وتفسح له مجال إدارة المخلفات أو عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكد على ضرورة إرساء صناعة جديدة لمعالجة النفايات مع دعم عملية البحث عن رؤوس أموال وعن تكنولوجيا